مقابلة

قراءة في المتغيرات السياسية والأمنية والتحديات التي يواجهها النيجر

المصدر: مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير

تاريخ الإصدار: 22 آب / أغسطس 2023

مقابلة مع الخبير في العلاقات الدولية والاستراتيجية
د.منصور جوفو

نبذة عن د.منصور جوفو

- محلل سياسي وخبير في العلاقات الدولية والاستراتيجية.
- مسؤول بروتوكول ومستشار سابق لدى وزارات المالية والداخلية والدفاع في النيجر بسنوات 2013-2016.
- مراقب ومتابع للشأن العام وناشط سياسي، منذ سنة 2019.

قراءة في المتغيرات السياسية والأمنية والتحديات التي يواجهها النيجر

أعدّ مركز الأبحاث والتطوير (يوفيد) حوارا مع الدكتور **منصور جوفو** الخبير في العلاقات الدولية والاستراتيجية، والمستشار السابق في وزارات المالية والدفاع والداخلية، والناشط السياسي في النيجر، حول المستجدات في النيجر بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكومة الرئيس محمد بازوم. وتضمّنت المقابلة تساؤلات حول الابعاد السياسية والأمنية لهذا الانقلاب، والموقف الشعبي منه. إضافة الى التساؤل حول متطلبات المجلس الوطني العسكري وكيفية تعامله مع الازمة ومواجهة الضغوطات الإقليمية والدولية. ثم المطالب الشعبية وانتظارات الشعب النيجري من الحكومة الجديدة. أسئلة أيضا حول ضغوط الايكواس التي تهدد بالتدخل العسكري، ومدى قدرتها على تحمل عبء هذا التدخل وتداعياته في النيجر. إضافة الى كيفية تعامل النيجر مع التهديدات بالعقوبات الاقتصادية والمقاطعة، وكيف سيواجه النيجر هذه التحديات. ثمّ تقديم تقييم لهذه التطورات السياسية، وان كانت مؤشر على نشوء حركة تحرر واسعة تهدف إلى الانفصال التام عن السيطرة الاستعمارية الفرنسية والغربية.

ما يحصل الان في النيجر، صحيح أنه بالشكل هو انقلاب عسكري على النظام السياسي القائم، لكنه ارتبط حقيقة برغبة وضغط شعبي كبيرين. لذلك في اعتقادي أنّ هذا الانقلاب هو تلبية للضغوط الشعبية التي بدأت ترفض سياسة حكومة بازوم وتطالب بسيادة واستقلال حقيقي عن الهيمنة والتدخل الخارجي في الشؤون النيجرية خاصة من قبل فرنسا والغرب.

في إجابة على **السؤال الأول** أشار الدكتور منصور جوفو الى أنّ ما يحصل الان في النيجر، صحيح أنه بالشكل هو انقلاب عسكري على النظام السياسي القائم، لكنه ارتبط حقيقة برغبة وضغط شعبي كبيرين. لذلك في اعتقادي أنّ هذا الانقلاب هو تلبية للضغوط الشعبية التي بدأت ترفض سياسة حكومة بازوم وتطالب بسيادة واستقلال حقيقي عن الهيمنة والتدخل الخارجي في الشؤون النيجرية خاصة من قبل فرنسا والغرب.

قبل حدوث الانقلاب العسكري، كان الشعب النيجري يعيش حالة من الغبن، والقمع السياسي بسبب السياسات الفاشلة للحكومة خاصة في مجال حقوق الانسان وحرية التعبير، كذلك السياسات الاقتصادية المنحرفة كاختلاس الأموال العامة، وفرض الضرائب المجحفة، وغلاء المعيشة (خاصة أسعار المواد الغذائية الضرورية)، إضافة الى منع التجمعات والمظاهرات التي تطالب بالإصلاحات. ومع هذه السياسات أيضا كان هناك عجز حكومي عن توفير الأمن للمجتمع، وكان هناك حالة احتقان عامة في الشارع، وفي اعتقادي أتى الانقلاب في الوقت المناسب ليشكّل الامل في التغيير الذي ينشده الشعب وقواه السياسية.

لذلك يمكن القول بأنّ الانقلاب العسكري الذي قامت به تشكيلة من ضباط الحرس الجمهوري والجيش كان بمثابة الردّ الطبيعي على تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية السابقة لقرار الانقلاب، والتي شكّلت هاجسا للشعب النيجري.

من الخطأ القول بأن ما حصل هو مجرد انقلاب عسكري على نظام سياسي قائم، أنما لابد من التمعّن في الابعاد الرئيسية لهذا الانقلاب على رئيس هو الان محتجز من قبل قوات الحرس الجمهوري. هذا الرئيس الذي لم يتردد في محاولة اقناع الشعب النيجري في مناسبات كثيرة، وفي تصريح لأحدى القنوات الإعلامية الأجنبية، بأنّ الجيش عاجز عن مواجهة الإرهابيين الذين يشكّلون قوة لامتناهية تمتلك قدرات لا يمكن للنيجريين مواجهتها.

أسمح لنفسي بالتأكيد هنا، على أنّ الانقلاب وجد شعبا منهارا، مكبّلا وغير قادر على مواجهة الازمات، يعاني من السياسات الفاشلة التي قادها بازوم وحكومته، لذلك، لبّى العسكريون الرغبة الشعبية في التغيير ومحاولة اصلاح الأمور. وفي اعتقادي أنّ الابعاد الرئيسية التي أعلن عنها المجلس العسكري، على الأقل في تصريحاته المباشرة، هي محاكاة وجع الشعب وتلبية لمطالبه المحقة في تحقيق الحرية والعدالة والسيادة الكاملة على أراضيه. بالمناسبة، أكّد قائد المجلس العسكري الجنرال عبد الرحمان تياني والذي يتحدث كرئيس للدولة اليوم على أنّ الهدف من هذا التحرك كان بالفعل تلبية للمطالب الشعبية، وبسبب السياسات الفاشلة اقتصاديا وأمنيا، وحالة الفساد المستشري في البلد، إضافة الى التعيينات في المناصب الحساسة في الدولة التي كان الرئيس السابق محمد بازوم يقوم بها- ليس على أساس الكفاءات وانما الولاءات- الشخصية له ولمعاونيه. كما عبّر أيضا في اول اطلالة له خاطب فيها الشعب النيجري عن الهواجس المرتبطة بتدهور الوضع الأمني في البلاد وهو ما شكّل سببا إضافيا في عملية التسريع بتغيير الأمور ومحاولة معالجة الازمة من قبل قادة الانقلاب.

طبعا نذكّر هنا أنه من الخطأ القول بأن ما حصل هو مجرد انقلاب عسكري على نظام سياسي قائم، أنما لابد من التمعّن في الابعاد الرئيسية لهذا الانقلاب على رئيس هو الان محتجز من قبل قوات الحرس الجمهوري. هذا الرئيس الذي لم يتردد في محاولة اقناع الشعب النيجري في مناسبات كثيرة، وفي تصريح لأحدى القنوات الإعلامية الأجنبية، بأنّ الجيش عاجز عن مواجهة الإرهابيين الذين يشكّلون قوة لامتناهية تمتلك قدرات لا يمكن للنيجريين مواجهتها. بالتأكيد استفزّ هذا التصريح العسكريين وأغضب قادتهم. وقد صرّح الجنرال تياني بأنّ الجيش النيجري أنقذ الرئيس بازوم من الإرهابيين، فقد القى القبض على الإرهابيين المتسللين عبر الحدود بعد معارك طاحنة". لكن الرئيس السابق بازوم مع ذلك صرّح في احدى جولاته ولقاءاته بعدم قدرة الجيش على ردع الإرهابيين، بل أكثر من ذلك عمد الى تسريحهم من السجون بدون موافقة الجيش والقوى الأمنية.

الرئيس السابق بازوم مع ذلك صرّح في احدى جولاته ولقاءاته بعدم قدرة الجيش على ردع الإرهابيين، بل أكثر من ذلك عمد الى تسريحهم من السجون بدون موافقة الجيش والقوى الأمنية.

لقد اكتشف الشعب النيجري ذلك بعد تصريحات الجنرال تياني الذي كشف عما فعله بازوم وهو أمر لم يكن ليدركه الشعب لولا هذا التصريح. طبعا كان بازوم دائما يحاول تبرير قراراته هذه بالقول بأن ما يهمه هو الوصول الى حل يضمن الاستقرار والامن في البلاد، وأن مستشاريه نصحوه بتسريح الإرهابيين وقادتهم لتحقيق ذلك.

بعد أن أدرك الشعب النيجري الحقيقة وان ما قام به بازوم كان ضد إرادة الجيش ودون رضاه، تحرك في 3 أغسطس للتعبير عن غضبه وسخطه على قرارات بازوم وحكومته الفاشلة.

الابعاد الرئيسية لهذا الانقلاب هي فشل السياسات الحكومية وانتشار الفساد من اختلاس للأموال العامة ومحسوبية في التعيينات خاصة العسكرية منها، وانعدام الامن وغلاء المعيشة.

سبب اخر في اعتقادي كان مبررا للتحرك العسكري ضد بازوم، هو محاولة الاخير المستمرة انتداب وتعيين ضباط من المقربين له، دون المرور عبر القنوات القانونية الرسمية التي تعتمدها المؤسسة العسكرية. هذا الامر اثار حفيظة القادة العسكريين أيضا وجعلهم يدركون بان ما يقوم به بازوم سيكون له تداعيات خطيرة على المؤسسة العسكرية وبالتالي على امن واستقرار البلد.

تدهور الأوضاع الأمنية كان أيضا مؤشرا للانقلاب العسكري ضد بازوم، إضافة الى سياساته أحادية الجانب، وغير المدروسة. طبعا، الشعب كان يعيش في حالة من الاحتقان بسبب سياسات الحكومة السابقة في عهد الرئيس يوسوفو واستمر التدهور في الأوضاع مع محمد بازوم على الرغم من وعوده بالتغيير خاصة أمنيا، حيث رصدت موازنة خاصة وصلت الى حدود 18 الى 20% من الموازنة العامة للدولة. لكن الأوضاع لم تتغير واستمرت حالة عدم الاستقرار الأمني في البلاد، حيث لم يشعر الشعب النيجري بالأمان بسبب الإرهاب المنتشر في القرى والمناطق، وعمليات القتل البشعة (عمليات قطع رؤوس لبعض زعماء القبائل والقرى، والعسكريين).

انّ الابعاد الرئيسية لهذا الانقلاب هي فشل السياسات الحكومية وانتشار الفساد من اختلاس للأموال العامة ومحسوبية في التعيينات خاصة العسكرية منها، وانعدام الامن وغلاء المعيشة، كلها إضافة الى أسباب أخرى لوجستية أدت الى حالة احتقان عامة، ومظاهرات التقطها الجيش في الوقت المناسب.

المطالب الشعبية لا تقف عند الإطاحة ببازوم، انما هي لديها مطالب أكبر من ذلك، كما امال وتطلعات أكثر أهمية.

من هنا انتقل للجواب على **سؤالكم الثاني** المتعلق بالدعم الشعبي للانقلاب وهل يمتلك الجيش ظهيرا شعبيا واسعا يؤيد سياسته وقراراته الحالية؟ في اعتقادي ما حققه الجيش في هذه المرحلة يعتبر تلبية لمطلب شعبي واسع وهو ضرورة تغيير الحكومة وإيجاد حلول للازمات التي يعيشها النيجريون، ولكنها تبقى تلبية مبدئية، اذ ان المطالب الشعبية لا تقف عند الإطاحة ببازوم، انما هي لديها مطالب أكبر من ذلك، كما امال وتطلعات أكثر أهمية. لكن بإمكاننا القول انه في هذه المرحلة نجح الجيش في تلبية اول مطلب شعبي بتنحية بازوم وجماعته.

فشل النظام السابق في تلبية الرغبات الشعبية، والنظر بجدية لتطلعات الشعب النيجري هي التي كانت سببا في سقوطه بهذه الطريقة. والان في اعتقادي مطلوب من الجيش الاستماع لنبض الشارع ومطالبه بجدية وتمعن. بداية، على الجيش تلبية المطالب الملحة المتعلقة بالأزمة الاقتصادية (تلبية حاجيات الناس)، وتوفير الامن والاستقرار، لكن الطموح الأكبر والذي سيكون تلبية لتطلعات كل الشعب النيجيري هو الخلاص من الهيمنة الفرنسية وتحرير الشعب النيجري من هذه الهيمنة المفرطة.

الطموح الأكبر والذي سيكون تلبية لتطلعات كل الشعب النيجيري هو الخلاص من الهيمنة الفرنسية وتحرير الشعب النيجري من هذه الهيمنة المفرطة.

ردّا على **سؤالكم الثالث** فيما يتعلق بطموحات الجيش السياسية، ومتطلبات المجلس العسكري (المجلس الوطني)، في اعتقادي الجواب في هذه المرحلة صعب لأننا الى حد الان لا نعلم ما هي طموحاته الا من خلال ما صرّح به قادة الانقلاب من أسباب رئيسية دفعته للقيام بهذه العملية. لا ندري الى حد الان ان كان لديهم متطلبات تتعلق بفتح وإدارة حوار سياسي داخلي. ومع ذلك قد يكون هناك مؤشرات لهذا الامر حيث بدأت بعض التحركات بقيادة ثلة من العلماء (المشايخ)، والشخصيات المرموقة التي كونت لجان للحوار الداخلي والوساطة.

بدأت الوساطة الأولى بقيادة رئيس الحكومة السابق "محاميدو شايفو" الذي تراس وفدا لمناقشة موضوع إطلاق سراح الرئيس السابق بازوم، لكن هذه المحاولة الأولى لم تنجح وباءت مساعيها بالفشل. ونتيجة لذلك قامت الايكواس بالتلويح بالتدخل العسكري في النيجر. طبعا هذا الإعلان من قبل الايكواس طرح العديد من الإشكاليات، لأنهم لم يعطوا فرصة للمجلس العسكري للتعبير عن خياراته. فقد كان لزاما على الايكواس منح المجلس العسكري الفرصة للرد على الوساطة بالشكل الذي يساعد على خفض الاحتقان وعدم الانجرار الى العنف.

لم يحدد المجلس العسكري أجندته السياسية الى حد الان او بالأحرى لم يفصح عنها ولكن ما اعرفه هو ان الشعب النيجري اعطى الضوء الأخضر للعسكريين لإدارة البلاد وتأمين حياة الناس والاهم في اعتقادي وهذا طلب شعبي ملحّ يواجهه المجلس العسكري الان وهو طرد القواعد العسكرية الأجنبية المنتشرة في البلاد واسترجاع الأراضي النيجرية.

بعد ذلك قام الايكواس بتشكيل وفد تفاوضي بقيادة رئيس نيجيريا الأسبق عبد السلام أبو بكر وارسله للقاء قائد المجلس العسكري لكنه -بعد اعلان الايكواس الذهاب باتجاه الخيار العسكري-رفض المجلس العسكري استقبال الوفد وباءت المحاولة الثانية بالفشل أيضا. اللافت كان تصريح الجنرال عبد الرحمان تياني قائد المجلس العسكري الذي قدم اعتذاره عن عدم استقبال رئيس الوفد نظرا للوضع الضاغط والمتأزم الذي أطلقته مجموعة الايكواس، والذي رافق وصول هذا الوفد الى نيامي. وعند استقباله لوفد من العلماء أشار الجنرال تياني انه كان على الايكواس الاستماع جيدا لوجهة نظر المجلس العسكري وموقفه وعدم الذهاب نحو خطاب متشدد يدعو الى المواجهة العسكرية. ولان الايكواس لم تستمع لمطالب العسكريين وتبريراتهم وحججهم فبالتالي قرر المجلس عدم استقبال الوفد الممثل له.

لم يحدد المجلس العسكري أجندته السياسية الى حد الان او بالأحرى لم يفصح عنها ولكن ما اعرفه هو ان الشعب النيجري اعطى الضوء الأخضر للعسكريين لإدارة البلاد وتأمين حياة الناس والاهم في اعتقادي وهذا طلب شعبي ملحّ يواجهه المجلس العسكري الان وهو طرد القواعد العسكرية الأجنبية المنتشرة في البلاد واسترجاع الأراضي النيجرية.

فيما يتعلق **بالسؤال الرابع** حول ما إذا كان الايكواس قادر على التدخل العسكري في النيجر وتحمل أعباء هذه المعركة، أقول ان اعلان التدخل العسكري من قبل الايكواس هو اعلان باطل وليس له أي مقومات قانونية وهو قرار يتعارض تماما مع النظام الأساسي والتشريعي الذي شكلت من اجله مجموعة ايكواس. حيث لا يوجد في نص النظام الأساسي لهذه المجموعة ما يفيد بإمكانية قيامها بتدخل عسكري في أي دولة عضو او غير عضو في هذه المجموعة. لذا1لك يعتبر هذا القرار فاقد للشرعية القانونية ولا جدوى منه.

ان مجموعة الدول الافريقية في الايكواس لا تمتلك حق التدخل العسكري بل هي مجموعة اقتصادية مهمتها تسهيل التبادل التجاري والاقتصادي بين الدول الأعضاء في غرب افريقيا والساحل وليس لديها أي دور عسكري او أمنى. ان تقوم بالتدخل في شؤون النيجر من اجل افشال التغيير السياسي والضغط باتجاه ارجاع الرئيس الى منصبه، وهو الرئيس الذي رفضه الشعب ونبذ سياساته فهذه سابقة في تاريخ الايكواس وتجاوز لمهامها المذكورة في نظامها الأساسي.

النيجر يشكّل رافعة اقتصادية مهمة بالنسبة للغرب وخاصة فرنسا، واعتقد انه إذا ما اتخذت الحكومة الجديدة سياسات تتنافى مع المصالح الغربية وخاصة الفرنسية فهذا يشكّل عائقا كبيرا بالنسبة لها. ربما هناك مخاوف أيضا من امتداد الانقلابات الى ما هو ابعد وهذا بالتأكيد أمر مقلق للغاية سواء لبعض الدول الافريقية او القوى الخارجية.

ان مجموعة الدول الافريقية في الايكواس لا تمتلك حق التدخل العسكري بل هي مجموعة اقتصادية مهمتها تسهيل التبادل التجاري والاقتصادي بين الدول الأعضاء في غرب افريقيا والساحل وليس لديها أي دور عسكري او أمنى. ولكن ان تقوم بالتدخل في شؤون النيجر من اجل افشال التغيير السياسي والضغط باتجاه ارجاع الرئيس الى منصبه، وهو الرئيس الذي رفضه الشعب ونبذ سياساته فهذه سابقة في تاريخ الايكواس وتجاوز لمهامها المذكورة في نظامها الأساسي.
رأينا في الانقلابات السابقة سواء في مالي او بوركينا فاسو او في غينيا، لم يتحرك الايكواس لإفشال هذه الانقلابات السياسية- رغم انها تقريبا حصلت لنفس الأسباب ولديها نفس الابعاد السياسية- ومع ذلك لم يهدد الايكواس بالتدخل العسكري في هذه الدول.

اذًا لماذا نيجر؟ النيجر يشكّل رافعة اقتصادية مهمة بالنسبة للغرب وخاصة فرنسا، واعتقد انه إذا ما اتخذت الحكومة الجديدة سياسات تتنافى مع المصالح الغربية وخاصة الفرنسية فهذا يشكّل عائقا كبيرا بالنسبة لها. ربما هناك مخاوف أيضا من امتداد الانقلابات الى ما هو ابعد وهذا بالتأكيد أمر مقلق للغاية سواء لبعض الدول الافريقية او القوى الخارجية.

من هذا المنطلق أقول او اطرح سؤالا أيضا هو هل يمتلك الايكواس مجموعة عسكرية جاهزة لتنفيذ هذه المهمة؟ اعتقد انه مجرد طموح لدى الايكواس بعيد عن الواقع، لأنه الى حد الان عمليا لا يوجد مجموعة عسكرية جاهزة للقيام بهذه المهمة ولا تمتلك حتى الأموال والامكانيات لتجهيز هذه المجموعة. لذلك أستطيع ان أقول بأنّ الايكواس يغامر فعلا بالذهاب الى الحرب لأنه لا يمتلك الأدوات الفعالة لقيادة أي معركة. كما ان الذهاب الى الحرب لن يكون نزهة، بل سيكون له تداعيات كبيرة وسلبية على كل المنطقة. واعتقد ان الثمن سيكون غاليا ومكلفا جدا.

إذا نجحت الايكواس في تشكيل هذه المجموعة العسكرية، نتذكر محاولات سابقة حصلت مثل تكوين مجموعة G5-Sahel والتي تم تشكيلها لكنها مجمدة لغياب التمويل (لا تزال هذه المجموعة بانتظار التمويل الأوروبي من الاتحاد الأوروبي). إضافة الى انه لم يعد لها وجود نظرا لان معظم الدول التي كانت مشاركة فيها قد شهدت انقلابات عسكرية وتغيير في سياساتها وبالتالي لم يعد بالإمكان إعادة تنشيط هذه المجموعة. وبالتالي اعتقد ان الايكواس غير قادر على تشكيل مجموعة عسكرية لان هذا الامر هو خارج نطاق اختصاصه، إضافة الى ان هناك مشكلة أساسية وهي إيجاد التمويل اللازم لتحقيق ذلك. مع الإشارة الى ان التجربة السابقة لا يمكن إعادة تفعيلها الان لان الظروف السياسية لدول الساحل تغيرت.

تقنيا وواقعيا، اعتقد ان هناك بعض الأبواب التي لا تزال مفتوحة داخل أروقة الايكواس بالنسبة للنيجر، فداخل هذه المجموعة المتكونة من 15 عضوا هناك دول حوالي النصف تقريبا-خاصة الدول الملاصقة للنيجر- ترفض سياسة المقاطعة والعقوبات الاقتصادية، وقد ادانت فعليا هذه الإجراءات كما لا تزال ترفض التورط في أي تدخل عسكري، كما ان هناك دول أعلنت استعدادها للمشاركة في الدفاع عن النيجر-وقد اعدت جيوشها لذلك- إذا ما اتجه الخيار نحو التدخل العسكري.

واجابة على **السؤال الخامس** المتعلق بكيفية مواجهة النيجر للضغوط الإقليمية والدولية وخاصة العقوبات الاقتصادية، وهل يمتلك العسكريون خطة واضحة لمواجهة ذلك: في اعتقادي ان اول مكسب نجح المجلس العسكري في تحقيقه هو الظهير الشعبي الداعم له ولقراراته، واعتقد ان هذا عامل مساعد في المواجهة، لان تأييد الشعب ودعمه للجيش وادراكه

للتحديات والصعوبات المحيطة به ستجعله يتحمل العقوبات ويتمسك أكثر بوحدة الصف في البلد مهما حصل. في اعتقادي إذا لم يكن الشعب متقبل لهذا الوضع الان، حينها فقط يمكن القول ان المجلس العسكري سيكون في مأزق كبير.

تقنيا وواقعيا، اعتقد ان هناك بعض الأبواب التي لا تزال مفتوحة داخل أروقة الايكواس بالنسبة للنيجر، فداخل هذه المجموعة المتكونة من 15 عضوا هناك دول حوالي النصف تقريبا-خاصة الدول الملاصقة للنيجر- ترفض سياسة المقاطعة والعقوبات الاقتصادية، وقد ادانت فعليا هذه الإجراءات كما لا تزال ترفض التورط في أي تدخل عسكري، كما ان هناك دول أعلنت استعدادها للمشاركة في الدفاع عن النيجر-وقد اعدت جيوشها لذلك- إذا ما اتجه الخيار نحو التدخل العسكري. ونتذكر الموقف الذي اتخذته دولة مالي وأعلنت عنه أيضا بوركينافاسو وهما دولتان نتقاسم معهما حدود مشتركة، وقد أعلنتا صراحة عن دعمهما للشعب النيجري. إضافة الى الجزائر التي أعلنت أيضا دعمها الكامل للشعب النيجري ورفضها لكل اشكال التدخل العسكري على أراضيه. شكّل هذا الإعلان من الدول الثلاث فرصة لتقديم الدعم الكامل حيث فتحت هذه الدول حدودها لنقل البضائع والمواد الغذائية للشعب النيجري. في اعتقادي هذا الموقف هو باب من أبواب المواجهة التي ستساعد الشعب النيجري على كسر العقوبات الاقتصادية.

هناك أيضا مخرج اخر، وهو اعتماد المجلس العسكري على الطرق الدبلوماسية. الان، تشكّلت حكومة جديدة وعين رئيس حكومة جديد وهو "محمد امين الزين" والذي كان وزيرا للمالية في عهد الرئيس السابق "محمد تانجا" وكان قبل تعيينه رئيسا للحكومة ممثل البنك الافريقي للتنمية (BAD) في تشاد، وهو شخصية تمتلك "دفتر عناوين" وشبكات علاقات واسعة، في اعتقادي يمكنه استخدامها للتواصل مع الجهات الخارجية وإيجاد وساطات دبلوماسية حكيمة قادرة على تقديم الدعم والعون للنيجر في هذه الظروف.

في اعتقادي ان هذه العناصر الثلاث التي ذكرتها والتي تتعلق بالدعم الشعبي الكامل للانقلاب، وفتح الحدود مع دول الجوار إضافة الى تعيين محمد امين الزين، هي عناصر مهمة وضرورية لمواجهة العقوبات الاقتصادية والحصار السياسي التي تحاول بعض الأطراف في المنطقة والخارج فرضه على النيجر اليوم.

بالنسبة للشعب النيجري فقد قال كلمته صراحة في الشارع، هو يطالب المجلس العسكري بإنهاء حالة الهيمنة الاستعمارية الفرنسية والغربية في البلد، كما يطالب بتحقيق الامن والاستقرار. لقد أكد الشعب النيجري في تحركاته على ضرورة طرد القوات العسكرية الأجنبية، وقوات BARKHANE وفكّ القواعد العسكرية المنتشرة على ارض النيجر وعلى الحدود، دون قيد او شرط.

في كل المناسبات كانت مطالب الشعب النيجري الملحة هو ضرورة فك هذه القواعد وطرد هذه القوات الفرنسية والغربية. واليوم بات الامر أكثر الحاحا وأصبح مطلبا شعبيا تحرريا بامتياز.

وللإجابة على **سؤالكم السادس** حول ما إذا كان ما حصل في النيجر هو مؤشر على نشوء حركة تحرر وطني ضد الهيمنة الفرنسية والغربية: في اعتقادي ان هذا السؤال له بعدين: لان ما حصل هو انقلاب عسكري وقد حصل على دعم شعبي كبير، وكل طرف يحمل مجموعة من التطلعات حول ما هو مطلوب تنفيذه الان في المرحلة الجديدة. قلت سابقا ان المجلس العسكري لم يقدم الى حد الان برنامجه بوضوح انما اكتفى بالتصريحات التي أكد فيها على انه قام بما قام به تلبية للمطالب الشعبية، ولإيقاف سلسلة الإخفاقات التي قام بها بازوم. لكن بالنسبة للشعب النيجري فقد قال كلمته صراحة في الشارع، هو يطالب المجلس العسكري بإنهاء حالة الهيمنة الاستعمارية الفرنسية والغربية في البلد، كما يطالب بتحقيق الامن والاستقرار. لقد أكد الشعب النيجري في تحركاته على ضرورة طرد القوات العسكرية الأجنبية، وقوات BARKHANE وفكّ القواعد العسكرية المنتشرة على ارض النيجر وعلى الحدود، دون قيد او شرط. وفي اعتقادي ان هذا يشكّل في حد ذاته حركة تحرّر حقيقية تهدف الى انهاء حالة التبعية والهيمنة لفرنسا والغرب. نذكر ان فرنسا مثلا لديها قاعدة عسكرية، كما الولايات المتحدة في منطقة (تومان)، أيضا إيطاليا وألمانيا. في كل المناسبات كانت مطالب الشعب النيجري الملحة هو ضرورة فك هذه القواعد وطرد هذه القوات الفرنسية والغربية. واليوم بات الامر أكثر الحاحا وأصبح مطلبا شعبيا تحرريا بامتياز.

يريحنا الموقف الذي أعلن عنه المجلس العسكري والذي ادان كل الاتفاقيات الاستعمارية التي وقع عليها النيجر مع فرنسا، واعتبرها مجحفة وغير عادلة بالنسبة للنيجر وشعبه. ولهذا نحن ننتظر حقيقة ان يعلن المجلس العسكري قرارا يطالب فيه القواعد العسكرية الفرنسية والغربية بالخروج من الأراضي النيجرية. لقد تم فعليا منذ أيام وبطلب من رئيس الدولة الجديد (قائد المجلس العسكري) وباتصال بقائد القوات العسكرية والقواعد العسكرية الفرنسية المتمركزة على الحدود مع تشاد، مطالبة هذه القوات بالمغادرة وحدد مهلة زمنية لا تتجاوز عشرة أيام للقيام بذلك.

اعتقد ان على المجلس العسكري الان التعبير عن متطلباته والتي نتمنى ان تكون متصلة بالمطالب الشعبية الحقيقية وتعبر بصدق عن طموحاته التحررية. بالتأكيد يريحنا الموقف الذي أعلن عنه المجلس العسكري والذي ادان كل

الاتفاقيات الاستعمارية التي وقع عليها النيجر مع فرنسا، واعتبرها مجحفة وغير عادلة بالنسبة للنيجر وشعبه. ولهذا نحن ننتظر حقيقة ان يعلن المجلس العسكري قرارا يطالب فيه القواعد العسكرية الفرنسية والغربية بالخروج من الأراضي النيجرية. لقد تم فعليا منذ أيام وبطلب من رئيس الدولة الجديد (قائد المجلس العسكري) وباتصال بقائد القوات العسكرية والقواعد العسكرية الفرنسية المتمركزة على الحدود مع تشاد، مطالبة هذه القوات بالمغادرة وحدد مهلة زمنية لا تتجاوز عشرة أيام للقيام بذلك. ولكن بالنسبة للقواعد الامريكية والإيطالية والألمانية لم نسمع الى حد الان قرارا مماثلا. حتى اننا سمعنا من بعض التصريحات الامريكية انهم يعتبرون أنفسهم غير معنيين بقرار المجلس العسكري.

في اعتقادي ان هدف المجلس العسكري الان هو تحقيق المصلحة الوطنية العليا للبلد، وانا شخصيا أقول، صحيح ان فرنسا عليها المغادرة بقواعدها العسكرية وقواتها المنتشرة على الأراضي النيجرية، ولكن ليس للقول بان الشعب النيجري ليس في حاجة للدعم من القوات الأجنبية لمواجهة قطاع الطرق والإرهابيين المنتشرين في الساحل منذ اندلاع الحرب في ليبيا، ونحن نعلم ان هذه الحرب شكلت أرضية واسعة لتشكيل الجماعات الإرهابية المنتشرة اليوم على طول غرب افريقيا والساحل، ولكن اؤمن كما اغلبية الشعب النيجري بان هذه القوات الأجنبية المساعدة يجب ان نتعامل معها بسياسة الندّ للندّ او بالأحرى بالمساواة الواضحة والمكشوفة.

يمكن لهذه القوات الاجنبية ان تبقى في منطقتنا، ولكن وفقا لشروطنا القائمة على اتفاقيات واضحة والتزامات عادلة ومتساوية يقودها الجيش النيجري ويضمن من خلالها حقوق الشعب النيجري في موارده واراضيه.

لا نريد قوات هيمنة وسيطرة على مقدرات هذا الشعب، انما قوات نتعامل معها بنديّة وتوافق على سياسات حمائية مشتركة لمواجهة الإرهاب واذرعه في الساحل. بالتأكيد لا نقبل والشعب النيجري لا يقبل بقوات تتدخل في شؤونه الداخلية وتفرض سياستها عليه. انها مطالب لا تعني الشعب النيجري فقط بل هي مطالب كل دول الساحل، بل كل افريقيا.

لذلك أقول يمكن لهذه القوات الاجنبية ان تبقى في منطقتنا، ولكن وفقا لشروطنا القائمة على اتفاقيات واضحة والتزامات عادلة ومتساوية يقودها الجيش النيجري ويضمن من خلالها حقوق الشعب النيجري في موارده واراضيه. بالمقابل يبقى ان ننتظر موقف هذه القوات، التي في اعتقادي إذا أصرّت على الاستمرار في نفس سياستها تجاه النيجر وشعبها فإنها

ستجبر على المغادرة الى غير رجعة وبشكل نهائي. فالنيجر والشعب النيجري قادرون على الانفتاح على قوى أخرى وشركاء اخرين أكثر مصداقية في التعامل والالتزام، وأكثر وضوحا في السياسات وفي العلاقات مع الشعب النيجري.

أجريت المقابلة بتاريخ 2023/8/18